مجلة العلوم الإنسانية والحضارة ـــ رقم ISSN 2661-7307
المجلد 03 ـ العدد 02 ـ السنة 2021 ص 81 - 105
https://doi.org/10.34118/jhc.v3i2.4805

صورة الإسلام في التكوين الحضاري للدولة العثمانية

The image of Islam in the civilization formation of the ottoman empire

د. فاطمة الزهراء رحماني[1]*

جامعة الجزائر02 (الجزائر) الإيميل: *rahmani.fatmazohra2020@gmail.com*

تاريخ الإرسال: 2021/05/26 تاريخ القبول: 2021/06/23 تاريخ: النشر: 2021/06/30

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في إحدى القضايا العثمانية التي لا تزال إلى يومنا هذا موضع جدال بين الباحثين الاكاديميين، نظرا لما تعرّضت له من تزييف وتشويه من قبل المدرسة الاستعمارية. وهي مكانة الإسلام في الدولة العثمانية منذ نشأتها حتى سقوطها، وذلك من خلال تسليط الضوء على صورة الإسلام في مختلف الممارسات والأعمال العثمانية لاسيما العسكرية منها والقانونية والاجتماعية.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة هو أنّ الإسلام في الدولة العثمانية شكل دعامة أساسية في عملية بنائها ونموها وارتقائها، فقد بنت الدولة قواعدها وأسس حكمها بتطبيقها للشريعة الإسلامية واعتماده كدين رسمي لها.

الكلمات المفتاحية: الإسلام، الدولة العثمانية، السياسة الإسلامية، التسامح الديني، الجهاد.

Abstract:

The study aims to look at one of the Ottoman issues that are still controversial to date among academic scholars, as a result of the falsification and distortion that the colonial school faced. It is the status of Islam in the Ottoman state from its start to its fall, by focusing on the image of Islam in various Ottoman.

The most important findings of this study are that Islam in the Ottoman state formed a fundamental pillar in its construction, growth and development, and the state built its rules and rules by applying Islamic law and adopting it as its official religion.

Keyword: *Islam, Ottoman empire, Islamic Politic, Reigious tolerance, jihad.*

* المؤلف المرسل: **د. فاطمة الزهراء رحماني**

https://doi.org/10.34118/jhc.v3i2.4805

مقدمة:

يطرح التاريخ العثماني العديد من الإشكاليات والقضايا التاريخية، ذلك لأنّها دامت أكثر من ستة قرون، تربعت فيها على مساحة شاسعة شملت أجزاء من قارة آسيا وأوروبا وإفريقيا. فحكمت بذلك شعوبا وملا متعددة، كما احدثت تغييرات عديدة في الأقاليم التي خضعت لها، شملت جميع مناحي الحياة السياسية الاقتصادية الاجتماعية والفكرية. وانطلاقا من هذا التاريخ الحافل بالإنجازات الهامة تعددت الكتابات التاريخية بشأنها، غير أنّ الاطلاع على تلك الدراسات يصطدم بالخلافات النظرية والجدلية بشكل كبير وأول هذه المسائل " إسلام الدولة العثمانية".

تبدو هذه المسألة في منتهى البساطة لكنّها في الحقيقة محملة بألغام إيديولوجية ومناظرات جدلية في التاريخ الحديث. ولعلّ ذلك راجع إلى الهجمة التي شنها الكتاب الغربيون على التاريخ العثماني والتي استهدفت تشويهه، انطلاقا من النزعة الصليبية التي أساءت فهم الإسلام والمسلمين، فضلا عن الخطر المتزايد الذي شكلته الدولة العثمانية على أوروبا باعتبارها آخر الدول الإسلامية من جهة؛ وأطولها عمرا ومساحة من جهة أخرى. فبعد أن نشأت الدولة في شكل إمارة تخوم تحولت إلى دولة ثم إلى قوة إقليمية لتصل إلى دولة عالمية تنافس الدول الأوروبية.

من زاوية أخرى؛ لم تسلم الكتابات العربية من الدخول في معترك الصراع الإيديولوجي حول هذه القضية، ذلك أنّ أغلبها يعوزها الطرح التاريخي الجاد والموضوعي إما لافتقارها المصادر الأصلية أو لشدة تأثرها بالنزعة الغربية. واكتفت بالتركيز على مناقشة الاحداث السياسية والانتصارات العسكرية بينما أهملت الجوانب الاخرى الفكرية والحضارية وبالأخص الدينية.

بناء على ذلك؛ جاءت هذه الدراسة موسومة بـ "**صورة الإسلام في التكوين الحضاري للدولة العثمانية**" والذي سنحاول من خلاله تسليط الضوء على الصبغة الإسلامية التي اصطبغت بها مختلف الممارسات والأعمال العثمانية، والتي مثلت الأساس الذي ارتكز عليه العثمانيون في تأسيس دولتهم وتطويرها. بمعنى آخر؛ محاولة ضبط أو تحديد الطابع الإسلامي الذي ميّز السياسة العامة للعثمانيين لا سيما في المجال العسكري

https://doi.org/10.34118/jhc.v3i2.4805

والقانوني وفي مجال العلاقات الاجتماعية بينها وبين رعايا الدولة من مسلمين ومسيحيين ويهود، خلال لما روجته الكتابات الغربية أو ذات النزعة القومية.

ومن هنا نطرح الإشكال الآتي: **ما مدى تأثير الإسلام في تشكيل الدولة العثمانية وتأسيس ملكها وفكرها؟**. وللإجابة على هذا التساؤل اعتمدنا المنهج التاريخي والتحليلي من أجل تحديد ملامح الطابع الإسلامي في التكوين الحضاري للدولة العثمانية.

كما قسمنا هذه الدراسة إلى ثلاث عناصر الأول خصصناه للحديث عن التوجه الإسلامي في الفتوحات العثمانية من خلال توسيع دار الإسلام والدّفاع عنه، والمعاملة الإسلامية للعثمانيين لرعايا الأقاليم المفتوحة. أما العنصر الثاني فتطرقنا فيه إلى تعزيز المكانة الدينية لدى العثمانيين في العالم الإسلامي، الذي ركزنا فيه على رفع العثمانيين للشعارات الإسلامية واعتماد الألقاب الدينية، فضلا عن الاهتمام بالحرمين الشريفية والتأثير الإسلامي في الثقافة العثمانية. وبالنسبة للعنصر الثالث والأخير فقد أفردناه للحديث عن الاتجاه الديني في تسيير النظم القانونية العثمانية بالتركيز على إصدار القوانين العثمانية وتشكيل الهيئة الإسلامية.

1. التوجه الإسلامي في الفتوحات العثمانية:

1.1 توسيع دار الإسلام والدّفاع عنه

رغم الغموض الذي يكتنف اعتناق العثمانيين للإسلام من حيث المدة الزمنية وكيفية ذلك، نتيجة لقلّة المصادر التاريخية المعاصرة للفترة التي نشأت فيها الإمارة العثمانية من جهة، والنظريات التي صاغها المستشرقون _ وفي مقدمتها نظرية جيبونز **Gibbons** _ في مسألة عقيدة العثمانيين من أجل تشويه صورتهم من جهة أخرى [1] . إلاّ أنّ المسار التاريخي للتكوين الحضاري للدولة العثمانية يؤكد على دور الإسلام في بناء هذه الأخيرة، وأولى المظاهر الدالة على ذلك هو أنّ الإسلام هيأ للعثمانيين الأرضية الصلبة التي توحدّت فيها تلك الإمارات القبلية تحت راية واحدة وقضية واحدة ممثلة في توسيع دار الإسلام والدفاع عنه.

ولعلّ ذلك راجع إلى البيئة السياسية التي نشأت فيها هذه الأخيرة، والتي فرضت عليها ضرورة رفع راية الإسلام والتركيز على إبراز الطابع الديني له من خلال توسيع رقعة دار الإسلام على حساب دار الحرب. فقد ظهرت الدولة العثمانية كقوة إسلامية فتية استجابة

https://doi.org/10.34118/jhc.v3i2.4805

لضرورة زمنية اقتضت ظهور حامي للعالم الإسلامي من الهجوم الصليبي والمغولي الذي كان يعدّ العدّة لاكتساح هذا العالم، مستغلا ضعف قادته ودوله وتمزقها وعدم امتلاكها القدرات المادية والروحية والبشرية للرد عليه[2].

علاوة على ذلك؛ فإنّ وقوع الإمارة العثمانية على حدود الكيانات البيزنطية بصفة خاصة غرس روح الجهاد في أفراد هذه الإمارة، ولهذا السبب نجد أن العثمانيين سعوا من خلال الجهاد إلى تطبيق مفهوم الإسلام للقتال والمتمثل في جهاد الكفار وغزو دار الكفر[3]. وبناء على ذلك؛ حمل العثمانيون على عاتقهم مسؤولية القيام بالفتح باسم الاسلام من أجل نشر الدعوة الإسلامية في الأقاليم المسيحية، وتوسيع رقعة الإسلام لتكملة ما بدأه النبي محمد صل الله عليه وسلم وخلفاؤه ومن تبعهم من الصالحين، فكانت بذلك امتدادا للفتوحات الإسلامية التي أسهمت بشكل كبير في انتشار الإسلام.

وما ساعد أيضا في بث روح الجهاد الإسلامي لدى العثمانيين؛ الوضع الديني السائد في الأناضول خلال القرن 13م، حيث شكلت هذه المنطقة ملجأ للعديد من أتباع الطرق الصوفية وتنظيمات الآخيات والجماعات الدينية المتعددة القادمين من بيئات اجتماعية وثقافية متباينة نتيجة للتهديد المغولي، ورغم اختلاف توجهات تلك الفئات إلاّ أنّها لعبت دورا مهما في نشر الآداب الصوفية والدين الإسلامي بين عامة العشائر التركمانية التي توافدت على آسيا الصغرى.

ولما استشعرت أهمية الإمارة العثمانية التي أخذت معالمها تتشكل تدريجيا ، راحت تنفذ إلى عائلة الأمراء العثمانيين بوجه خاص[4]. وأخذت تغذي أفكارهم بالقيم التي تتمثل في تعظيم فتح الأقطار لاكتساب أراضي إسلامية جديدة. فاستطاعوا بذلك أن يحولوا تقاليد الفتوة القديمة والروح العسكرية في التقاليد الغزية والتركمانية إلى الغزو والجهاد والرباط عند الثغور الإسلامية التي يحض عليها الدين الإسلامي[5].

وانطلاقا من تلك العوامل؛ تولدّ في نفوس العثمانيين شعورا دينيا حماسيا عكست تأثيراته على الروح العسكرية الممثلة في الجهاد، الذي تحول من مجرد تقاليد بين العشائر والقبائل إلى فكر تعتنقه الإمارة، فأصبح مقوما أساسيا قامت عليه الركائز الأولى لإنشاء دولة عثمانية حملت في أقل من قرن من الزمان صفات الدول الإسلامية الكبرى في صدر الإسلام.

https://doi.org/10.34118/jhc.v3i2.4805

وإذا تفحصنا بعض وصايا السلاطين الأوائل لأولادهم لوجدنا أن الدولة قامت منذ البداية على أسس ومبادئ دينية وجهادية، وهي على الأرجح التي أوصلت هذه الدولة إلى تلك المساحة الشاسعة وذلك العمر المديد. ومن هذه الوصايا وصية عثمان الاول مؤسس الدولة لابنه أورخان حيث قال: " إنّك تعلم غايتنا هي إرضاء رب العالمين، وأنّ الجهاد يعم نور ديننا كل الآفاق، فتحدث مرضاة الله جل جلاله ، يابني لسنا من هؤلاء الذين يقيمون الحروب لشهوة الحكم أو سيطرة الأفراد، فنحن بالاسلام نحيا وللإسلام نموت وهذا يا ولدي ما أنت أهل له"[6].

وفي وصية أخرى تركها السلطان محمد الفاتح لابنه بايزيد الثاني " ... اعمل على نشر الدين الإسلامي، فإنّ هذا واجب الملوك على الأرض، قدم الإهتمام بأمر الدين على كل شيء، ولا تفتر في المواظبة عليه، ولا تستخدم الأشخاص الذين لا يهتمون بأمر الدين، وسع رقعة البلاد بالجهاد واحرس أموال بيت المال من ان تتبدد" [7].

وانطلاقا من تلك الوصايا قامت استراتيجية الفتوحات العثمانية على اكتساح الجدار البيزنطي الذي انتهى بإسقاط قاعدته المتمثلة في القسطنطينية على يد السلطان محمد الثاني سنة 1453م، والتي فتحت بدورها الأبواب لاستمرار سياسة التوسع في شبه جزيرة البلقان ومنطقة الأناضول، حيث أخذ السلطان محمد الفاتح في التوسع على حساب إمارة طرابزون الإغريقية ثم إمارة كرمان وقد وصل بجيشه إلى شبه الجزيرة الإيطالية حتى مدينة ترونتو. وبذلك يكون محمد الفاتح قد أوصل حدود الدولة العثمانية غربا إلى الأدرياتيكي، وشرقا إلى الهضبة الإيرانية واضعا بذلك أسس الحكم العثماني في الأناضول والروملي[8].

لم تتوقف الفتوحات الاسلامية العثمانية عند محمد الفاتح بل استمرت على عهد السلطان سليمان القانوني، الذي أخذ بدوره يتوسع في أوروبا حتى وصل إلى منتصفها، إذ استولى على بلغراد والمجر سنة 1520م ثم جزيرة رودس سنة 1522م والمجر سنة 1526م، ليصل إلى فيينا ومحاصرتها مرتين الأولى سنة 1529م والثانية سنة 1531م[9]. وبذلك قلبت الدولة العثمانية ميزان القوى، فبعد أن كان العالم الإسلامي يقف موقف الدفاع والعالم الأوروبي يتخذ موقف الهجوم انعكس الوضع تماما.

https://doi.org/10.34118/jhc.v3i2.4805

وللإشارة فإنّ الدولة العثمانية عقب نجاحها في فتح إقليم مسيحي هام أو مدينة مسيحية ذات أهمية كبرى كانت تتخذ منها عواصم إسلامية لها، كما أنشأت فيها العديد من المساجد التي غدّت فيما بعد رمزا مجسّدا للفن المعماري العثماني. بالإضافة إلى إقامة المدارس لتدريس علوم الشريعة وأصول الدين وما يتصل بها من دراسات إسلامية عليا، وكتاتيب لتحفيظ القرآن الكريم، فضلا عن التكايا والأسبلة[10]. ونذكر هنا على سبيل المثال ما فعله السلطان محمد الثاني بعد فتحه للقسطنطينية ودخولها، حيث قام بتحويل اسم المدينة إلى اسم إسلامي وهو اسلامبول بمعنى عاصمة الإسلام. أضف إلى ذلك؛ تحويله لكاتدرائية آيا صوفيا إلى مسجد، وبنائه لمسجد كبير يحمل اسمه و10 مساجد أخرى، وألحق بها مدارس للتعليم ومستشفيات للفقراء[11].

بناء على ما تقدم ذكره؛ فإنّ فكرة الجهاد وتوسيع الرقعة الإسلامية وضعت للدولة العثمانية الركيزة الأولى لتصبح دولة إسلامية عالمية، كما أكسبتها شرعية لقيادة العالم الاسلامي. لكن ما يجدر الإشارة إليه أنّ مفهوم الجهاد الذي استخدمه العثمانيون ابتداء من القرن 16م لم يكن يستخدم بمعنى توسيع أراضي الاسلام، بل الدّفاع عن دار الإسلام بعد تعرّضها لتهديد خارجي.

وعلى هذا الأساس شكلت الدولة العثمانية قوة عسكرية مهمة استطاعت بواسطتها أن تحمي حوض البحر الأبيض المتوسط خلال القرنين 15 و16م، وتمنع بالتالي احتمالات تجدد قيام الحملات الصليبية التي كانت تدعوا إليها إسبانيا والبرتغال، والتي استهدفت مناطق المغرب العربي، وكان من أبرز مظاهر هذا الدور الذي قام به العثمانيون الحماية التي أمنتها القوة البحرية العثمانية لشمالي إفريقيا وللمسلمين الذين طردوا من الاندلس إثر سقوط غرناطة[12].

وقبل ذلك؛ تحمل العثمانيون عبء الدفاع عن الإسلام والمسلمين عندما ظهر الخطر الصفوي الشيعي الذي بات يهدد العالم الاسلامي في مطلع القرن 16م. فبعد أن كانت وجهة العثمانيين نحو فتح أوروبا، تحولت إلى المشرق العربي من أجل القضاء على هذا الخطر، وبالفعل تم ذلك على يد السلطان سليم الأول[13].

https://doi.org/10.34118/jhc.v3i2.4805

2.1 المعاملة الإسلامية العثمانية لرعايا الأقاليم المفتوحة

لم يكن الهدف من الجهاد تدمير عالم الكفار أو دار الحرب بل إخضاعه[14]، ذلك لأنّ العثمانيين في الأقاليم التي فتحوها طبقوا مبادئ الدين الإسلامي القائم على التسامح الديني في معاملة الرعايا العثمانيين . وذلك بأن ضمنت لأهل الكتاب حياتهم وممتلكاتهم طالما قبلوا حكم الاسلام، ودفعوا الجزية، مع إعفائهم من الجندية، كما أعطى لهم حرية ممارسة شعائرهم الدينية الخاصة بكل فئة منهم، الأمر الذي جعل الدولة العثمانية بمثابة الحامية للكنيسة الأرثوذكسية وملايين المسيحيين الأرثوذكس. كما قضت على نظام الإقطاع، وأنهت بذلك مرحلة العبودية التي عاشتها أوروبا، مما أدى إلى دخول العديد من المسيحيين في الإسلام دون إكراه أو إجبار[15].

وننوه هنا إلى أنّ سياسة التسامح دفعت العثمانيين إلى فتح المجال أمام أولئك الذين اعتنقوا الإسلام للمشاركة في أعباء الجهاد وإدارة الدولة، دون أن يكون لانتماءاتهم العرقية أو القومية السابقة أي عائق[16].

واتضحت أكثر معالم سياسة التسامح الديني عند العثمانيين تجاه رعاياها من غير المسلمين من خلال تشكيلهم لطوائف دينية لا تتدخل الدولة في شؤونها تعرف باسم الملل، يكون لكل منها حق استعمال لغتها الخاصة، وإنشاء معاهدها الخاصة، وتحصيل الضرائب وتسليمها للخزانة المركزية وعقد المحاكم الخاصة، إلاّ فيما يتعلق بالجرائم الكبرى وأمن الدولة. ومن أهم هذه الملل ملة الروم الأرثوذكس، ملة الروم الكاثوليك، ملة الأرمن وملة اليهود[17].

يقوم نظام الملل العثماني على الاعتراف السلطاني بالطوائف الدينية الكبرى غير الإسلامية من " أهل الكتاب" و بحقوقها الدينية ، كإدارة كنائسها و رعاية أتباعها في شؤون أحوالهم العبادية و الاجتماعية و الثقافية، و على قاعدة الأصل الفقهي الإسلامي المؤسس و" الضابط " لقواعد العلاقة مع أهل الذمّة ، بمعزلٍ عن انتماءاتهم الإثنية ، سواء كان " أهل الذمة " عرباً أو أتراكاً أو أرمناً أو يهوداً، و ذلك مقابل دفع " الجزية " للخزينة ، التي سميت في النظام الضرائبي العثماني " ضريبة الرؤوس " [18].

وقد أشاد العديد من المستشرقين الأجانب بفاعلية هذا النظام والتسامح الديني بشكل عام، فهاهو المؤرخ الإنجليزي أرنولد توينبي (**Arnold Toynbee**) يعتبر "أنّ نظام الملة

https://doi.org/10.34118/jhc.v3i2.4805

العثماني عمل في أوج الدولة العثمانية بشكل فعال للحفاظ على ولاء وإخلاص العناصر المسيحية الشرقية الأرثوذكسية، فقد أعطاهم مزيدا من الحرية أكثر مما تمتعوا به في ظل الفرنجة إخوانهم في الدين"[19].

ومن جهته يعترف المستشرق الفرنسي أندريه ميكال (**Andrie Mechail**) بما كان لنظام الملل العثماني من آثار إيجابية على أهل الكتاب واندماجهم كليا في جسم الامة العثمانية مع الاحتفاظ بكياناتهم الدينية وقوانينهم الخاصة، حيث منح نظام الملل لأهل الكتاب حقوقا مدنية ودينية وجعل لهم سلطنة سياسية لم يكونوا يتمتعون بها قبل فتح القسطنطينية وفي ظل الدولة البيزنطية نفسها. وذلك بقوله:" لقد قدمت الإمبراطورية لكل هؤلاء كيان الوطن ضمنا أي أنّها قدمت لهم كفالة الامة المنظمة والحماية اللازمة تحت سيطرتها الخاصة..."[20].

هذا وقد أكدّ المستشرقان الأمريكيان وليام لانغر (**William Langer**) وروبرت بليك (**Robert Blake**) أنّ التسامح الديني يعدّ من أهم العوامل التي ساهمت في قيام الدولة العثمانية وتأسيسها، كما أنّها شجعت العديد من المسيحيين على اعتناق الإسلام[21].

وهكذا يمكن القول أنّ سياسة التسامح الديني ونظام الملل جعل الدولة العثمانية متقدمة عن الدول الاوروبية المعاصرة لها، لأنّها كانت تسمح بوجود ديانتين هما المسيحية واليهودية إلى جانب الدين الإسلامي. ومن جهة أخرى؛ جعلت روح السماحة العظمى للإسلام من نظام الملل العثماني مثالا فريدا لنظام تعددي تعجز الأنظمة العلمانية اليوم القائمة على ما يسمونه بالديموقراطية الدستورية أن تلحق به، فتعامل السلطان مع رعاياه كان ينبع من طبيعة نظام الملل الذي قسم سكان السلطنة إلى مسلمين يدفعون الزكاة والخمس والعشر، ورعايا من غير المسلمين يقدمون الخضوع للسلطان ويدفعون الخراج والجزية[22].

2. تعزيز المكانة الدينية لدى العثمانيين في العالم الإسلامي

1.2 رفع شعارات إسلامية واعتماد الألقاب الدينية

كان لتجدد النزعة الصليبية الحاقدة للإسلام، حيث حملت إسبانيا والبرتغال راية العداء للمسلمين مجسدّة ذلك بإسقاط آخر معقل إسلامي وهو غرناطة سنة 1492م، ثم احتلال المدن الساحلية لمنطقة المغرب العربي، بل والوصول إلى الأماكن الإسلامية المقدسة وتهديد أمنها من جهة. وانعدام مركز القيادة في العالم الإسلامي، وذلك بعد عجز المماليك

https://doi.org/10.34118/jhc.v3i2.4805

عن مواجهة أوروبا الغربية، وأضحت غير قادرة على حماية أرواح المسلمين وممتلكاتهم ولا حماية الدين نفسه، وحماية المدن المقدسة، وضمان سلامة الحجاج. فضلا عن بروز الخطر الشيعي ممثلا في الدولة الصفوية ، حيث أخذت هذه الأخيرة في التوسع على حساب الأراضي الإسلامية السنية ونشر المذهب الشيعي من جهة أخرى. أن حرص العثمانيون على تعزيز مكانتهم الدينية في العالم الإسلامي، واعتبار أنفسهم حماة العقيدة الإسلامية السنية القويمة[23].

تجسد ذلك الحرص أول الأمر في رفع العثمانيين لشعارات إسلامية مثل شعار التضامن السني لمحاربة الخطر الشيعي والصفوي، وشعار حماية دار الإسلام والجهاد المقدس في سبيل الدين الإسلامي في حربها ضد أوروبا بخاصة البرتغال وإسبانيا، وشعار التضامن الإسلامي من أجل محاربة المماليك. وحقيقة نجح العثمانيون إلى حد ما بواسطة تلك الشعارات من جذب أنظار المسلمين نحو الدولة العثمانية، حيث أصبحت أساس التعاطف العرب المسلمين مع العثمانيين، الأمر الذي أدى إلى الترحيب بضم العديد من البلدان العربية تحت لواء الدولة العثمانية لا سيما الفئات الاجتماعية المحرومة من الحقوق أو المضطهدة[24].

وليؤكد العثمانيون أكثر على تلك الشعارات التي رفعها؛ اتخذ السلاطين العديد من الألقاب الإسلامية بجانب أسمائهم، تضفي الشرعية على الدولة العثمانية وهيبتها وقوتها، كما تؤكد زعامة الدولة العثمانية للعالم الإسلامي. ولعلّ أبرز تلك الألقاب؛ لقب حامي حمى الحرمين الشريفين" أو " خادم الحرمين الشريفين" الذي اتخذه السلطان سليم الاول لنفسه بعد أن قدم شريف مكة ولاءه واعترافه بالسيادة العثمانية على الحجاز. وتمسك السلاطين العثمانيون بهذا اللقب الديني، وكان مرد اهتمامهم بهذا اللقب إلى تأكيد زعامة الدولة العثمانية للعالم الإسلامي[25].

أما اللقب الديني الآخر الذي اهتم به سلاطين الدولة العثمانية فهو لقب "الخليفة"، حيث ظهرت الحاجة إلى استعمال هذا اللقب من أجل إثبات شرعية الحكم العثماني في المناطق الإسلامية عندما بدأ الضعف يدب في أوصال الدولة، كما هو الشأن في معاهدة كوجك قينارجه عام 1774م عندما أجبر العثمانيون على التخلي على جزيرة القرم،

https://doi.org/10.34118/jhc.v3i2.4805

حيث أراد العثمانيون المحافظة على سلطتهم الروحية على المسلمين فقد حرصوا على تسطير عبارة أمير المؤمنين وخليفة الموحدين في البند الثالث من النص التركي للمعاهدة[26].

وفي النصف الثاني من القرن 19م أظهر العثمانيون اهتمام كبيرا بلقب الخليفة عندما حمل السلطان عبد الحميد الثاني مشروع الجامعة الإسلامية تحت راية الخليفة العثماني. حيث عمل على إحياء مجد الخلافة واسترداد ما كان لها من الهيبة والنفوذ والمكانة، من خلال (كسب ولاء تأييد ملايين المسلمين خارج الدولة العثمانية وحملهم على الوقوف إلى جانبه من خلال إثارة مشاعرهم الدينية ضد كافة القوى الاستعمارية التي تحاول النيل من الدولة العثمانية والعالم الإسلامي)[27].

زيادة على ما سبق؛ فإنّ السلاطين العثمانيين اتخذوا مراسيم دينية عند تقليدهم لعرش السلطنة، إذ كان السلطان الجديد حينما يتسلم عرش السلطنة في موكب رسمي يتجه إلى مسجد أبي أيوب الانصاري، ويتسلم في جو ديني سيف الجد الأكبر للسلاطين العثمانيين السلطان عثمان الأول. ومن جهة أخرى؛ كانت تضرب السكة باسمه في الأقاليم التابعة للدولة، ويخطب له في منابر المساجد[28].

2.2 الاهتمام بالحرمين الشريفين

من زاوية أخرى؛ أبدى العثمانيون اهتماما بالغا بالأماكن المقدسة والتي من أهمها مكة والمدينة المنورة. حيث حرص السلاطين العثمانيون على التواصل مع أمراء مكة المكرمة وإرسال رسائل الفتوح إليهم مباشرة، وكذا الهدايا النقدية إليهم وإلى أهالي الحرمين الشريفين والنقباء القائمين على الخدمة فيهما. كما حرصوا على مخاطبة أمراء مكة بالألقاب اللائقة بهم وإظهار الإحترام والتقدير لهم بوصفهم "فلذة الرسول"، "زبدة أحفاد البتول"، "أمير المسلمين"، "وولي المؤمنين"[29].

ومن مظاهر الاهتمام العثماني بالحرمين الشريفين إرسال الصرة والكسوة الشريفة في كل عام، وقد كان أول من جهز الصرة من آل عثمان لأهل مكة هو السلطان بايزيد الأول، ثم أرسل كل من السلطان محمد الأول ومن بعده السلطان مراد الثاني الصرة أيضا بلغت 3500 ليرة ذهبية، وأرسل السلطان محمد الفاتح الصرة بحيث يذهب نصفها إلى المدينة المنورة والنصف الآخر إلى مكة المكرمة، وكان في مجموعها تبلغ 10 آلا دوكا ذهبية، مع مراعاة أن تصل هذه الصرة مع الكسوة إلى مكة في عيد الأضحى[30].

https://doi.org/10.34118/jhc.v3i2.4805

وزاد اهتمام العثمانيين بالحرمين الشريفين بعد دخول الحجاز تحت الحكم العثماني، فقد عزز هذا الانضمام الزعامة الدينية والسياسية للعثمانيين لمواجهة الغرب المسيحي، فضلا عن إرضاء العاطفة الدينية المتأججة وحبهم الشديد لأهل الحرمين، لذلك عندما دخل السلطان سليم الأول مصر ضاعف الصرة التي كان يبعثها والده إلى الحجاز كما اشترى السلطان من ماله أرضا بمصر، وجعل محصولها وقفا للحرمين الشريفين، فضلا عن أنّه كان أول من قام بكسوة الكعبة من آل عثمان من ماله الخاص[31]. وسار على هذا النهج السلاطين العثمانيون الذين تربعوا على عرش الدولة من بعده وعملوا على دعم هذه الإمتيازات بحيث أصبح في حكم الاستحالة المساس بها[32].

زيادة على ذلك؛ أولى العثمانيون عناية خاصة بالحج من خلال الإشراف على تنظيم وتسيير قوافل الحج إلى الحجاز والمحافظة على سلامتها والسعي إلى توفير أمن الطريق إلى مكة المكرمة. فالحج في نظرهم هو الركن الخامس من أركان الدين الاسلامي، ومن واجب ولي الأمر تيسيره أمام الراغبين في أداء هذه الفريضة. فأنشأوا الآبار على طول الطرق المؤدية إلى الحجاز، وكانت تتحرك كل سنة أربع قوافل حج رئيسية من كافة أنحاء الدولة في مواعيد محددة وفق نظام رتيب وفي رفقة قوة عسكرية يقودها أحد كبار العسكريين يسمى سردار الحج[33].

ليس هذا وحسب؛ بل أسس السلاطين العثمانيون ونساؤهم وأمراؤهم ورجال الدولة عموما أوقافا للحرمين الشريفين، شملت أموالا وعقارات ومباني وضرائب خصصت مواردها لفقراء الحرمين وخدمه وحراسه، وقراء القرآن الكريم وسقاية الحجيج، والخدمات الصحية والتعليمية والمرافق العامة. ولم يقف العثمانيون عند هذا الحد؛ بل أنشأوا نظارة خاصة بأوقاف الحرمين عام 1587م _ نظرا لكثرتها_ للقيام بتنظيم أمور الأوقاف وتفتيشها في فترات دورية والإشراف على أمورها، ودفع مخصصاتها المالية بعد تحصيل وارداتها الربحية عن المشروعات التجارية والعقارات الموقوفة على الأوقاف. فقد وصل مثلا مجموع واردات أوقاف الحرمين إلى 4.206.142 آقجة سنة 1589م، بلغت فيها حصة أوقاف الاناضول والبلقان فقط 3431230 آقجة أي ما يعادل 80 % من المجموع[34].

فضلا عن الأوقاف، اهتم العثمانيون بإنشاء المؤسسات الخيرية والمدارس والمكتبات في كل من مكة المكرمة والمدينة المنورة دعما للحياة العلمية فيهما، مثل المدرسة السليمية

https://doi.org/10.34118/jhc.v3i2.4805

والمرادية والمحمودية. كما اعتبروا منطقة الحجاز أراضي عشورية وهذه العشور كانت توزع في الحجاز على المستحقين على عكس أراضي الدولة العثمانية التي اعتبرت أراضي خراجية[35].

3.2 التأثير الإسلامي في الثقافة العثمانية

كان من مظاهر التأثير الإسلامي في الثقافة العثمانية، العناية الفائقة التي أبداها العثمانيون بإنشاء العمائر الدينية الإسلامية. حيث عمل السلاطين العثمانيون ورجال الدولة من صدور عظام ومعماريين وغيرهم على مواصلة مراحل التطور الإسلامي في المساجد والجوامع التي ورثوها عن أسلافهم من المعماريين المسلمين في إيران وآسيا الوسطى وآسيا الصغرى ومصر والشام والعراق حتى ارتقوا بها. فأنشأوا العديد من المساجد والجوامع من أشهرها: جامع بورصة الذي أمر السلطان بايزيد بتشييده عام 1396م، والجامع الأخضر في أدرنة عام 1424م، جامع المرادية سنة 1434، جامع الفاتح عام 1463م وهو أول جامع يقام في استنبول، جامع بايزيد في استنبول سنة 1506م. بالإضافة إلى الجوامع التي أنشأها المعماري العثماني الكبير سنان باشا: جامع شهزاده 1548م، جامع السليمانية 1557م، وجامع السلطان أحمد أو الجامع الأزرق في مدينة إسطنبول، جامع السليمية 1574م في مدينة أدرنة[36].

ليس هذا وحسب؛ بل قام السلاطين العثمانيون بتحويل العديد من الكنائس في منطقة الروملي إلى مساجد أو جوامع كما حدث في بورصة وإزنيق وأدرنة والقسطنطينية، فكانت في كثير من الأحيان النواة الرئيسية التي شكلت حولها المدن الإسلامية في البلاد المفتوحة[37]. وللإشارة فإنّ اهتمام السلاطين بإنشاء المساجد لم يكن مقصورا على الأقاليم التي كانت مهادا للعثمانيين عند نشأة دولتهم، بل امتد هذا الاهتمام إلى الولايات الاسلامية.

زيادة على ماسبق؛ فإنّ من مظاهر التأثير الإسلامي على الفكر العثماني، هو الاهتمام باللغة العربية والتراث الإسلامي. وقد تجلىّ ذلك في نقل الإنتاج الفكري العربي الإسلامي المتمثل في المخطوطات العربية خاصة من الحواضر الإسلامية الكبرى مثل دمشق ومصر والعراق إلى عاصمة الدولة العثمانية، ومن ثم إدراجها ضمن الكتب التعليمية في المكتبات التي دأب العديد من السلاطين والصدور العظام والأمراء وشيوخ الإسلام وغيرهم من الموظفين الرسميين المرموقين إلى إنشائها منذ البدايات الأولى للدولة العثمانية[38].

https://doi.org/10.34118/jhc.v3i2.4805

فكان من بين ما تم نقله من المخطوطات: تجارب الأمم لابن مسكويه، معجم البلدان ياقوت الحموي، تاريخ الإسلام الذهبي، والكتب الست الصحاح وهي الجامع الصحيح للبخاري ثم الجامع الصحيح لمسلم والجامع الصحيح للترمذي وسنن ابن ماجة وسنن ابن داود والسنن الكبرى للنسائي ومصابيح السنة لحسين بن مسعود الفراء البغوى[39].

ولم يقف الاهتمام العثماني باللغة العربية عند هذا الحد؛ بل برزت نخبة من العلماء اضطلعت باللغة العربية فاحتلت مكانة كبيرة سواء أكان ذلك على مستوى التأليف أو على مستوى كثرة الإنتاج وغزارته ولعلّ أبرزها: حاجي خليفة الذي ألّف العديد من الكتب باللغة العربية أشهرها كشف الظنون عن أسامي العلوم والفنون ، الذي جمع فيه 14500كتابا و 9500 مؤلفا، و300 فن أو علم. كما حوى الكتاب على أمهات المصادر في الفكر الإسلامي مما صنفه أصحابه باللغة العربية وبغيرها من لغات المسلمين مثل الفارسية والتركية. وعلاوة على خليفة؛ نجد طاشكبرى زاده الذي ألّف هو الآخر باللغة العربية كتابه: الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية الذي يحتوي على 500 عالم وشيخ عاشوا في الدولة العثمانية منذ عهد السلطان عثمان الأول إلى عهد السلطان سليمان القانوني. وللإشارة فإنّ من غير العلماء كان كل سلطان وأمير، كان يجيد اللغة العربية، حيث تعلّمها ودرسها في صغرها، واتخذها وسيلة لتعلّم الدراسات الإسلامية المنصوص عليها في نظام تربية الأمراء في القصر العثماني[40].

وقد واكب الاهتمام باللغة العربية؛ الاهتمام بالخط العربي بأنواعه وتشجيع إنتشاره في الدولة العثمانية. حيث اهتم الخطاطون العثمانيون بالخطوط العربية القديمة ودراستها بغية تطويرها وتحسينها وتجويدها حتى بلغت قمة جمالها وتأنقها، وأصبح لهم مدرسة لها خصائصها ومميزاتها، كما عنوا بالخط العربي أيما عناية، أدت إلى ابتكارهم أنواعا جديدة من الخطوط مثل: الخط الديواني، خط الرقعة، الخط السنبلي، خط الطغراء. ومنه نال الخطاطون احترام السلاطين، فنالوا منهم الحظوة، وأغدقوا عليهم العطايا، وجعلوهم من المقربين منهم، وأسندوا لهم العمل في الدواوين التابعة للدولة[41].

أما العلامة البارزة على الاهتمام العثماني باللغة العربية وبالتراث الإسلامي هو العناية الفائقة بالمصحف الشريف، وذلك من خلال اقتناء المصحف الشريف إما بتكليف الخطاطين بكتابة المصاحف، أو عن طريق تكليف ولاته بجمعها من الولايات العثمانية.

https://doi.org/10.34118/jhc.v3i2.4805

بالإضافة إلى وقف المصحف على الحرمين الشريفين، والمسجد الأقصى الشريف، فضلا عن بعض أماكن العبادة الأخرى كالمساجد، أو على بعض دور العلم والمدارس والمكتبات العامة أو الخاصة. علاوة على إهداء المصحف من قبل السلاطين العثمانيين تعبيرا منهم على المحبة والإحترام والتقدير خاصة لأمراء وأشراف مكة المكرمة والمدينة المنورة[42].

3. الاتجاه الديني في تسيير النظم القانونية العثمانية

1.3 إصدار القوانين العثمانية

عمدت الدولة العثمانية منذ تأسيسها على جعل الشريعة الإسلامية القانون الفعلي لها، ولتوثيق هذا الجانب _عبر سلطة شيخ الإسلام والعلماء _ لجأت إلى إصدار مجموعة من القوانين وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية وعرف الدولة الذي لم يكن مخالفا لهذه الأخيرة، ويكون هدفها الأول تطبيق الاحكام الشرعية من جهة، وحماية الإسلام والمسلمين من جهة أخرى.

وعلى هذا الأساس؛ برزت أول عملية تقنين في عهد السلطان محمد الفاتح والمعروفة باسم قانون نامة، وهي مجموعة من القواعد القانونية النافذة في الدولة العثمانية منذ عهد عثمان الأول، والتي لم تكن مدونة من قبل، على أنّ السلطان الفاتح قد اكمل نواقصها ودونها لتكون بمثابة سلطة مراقبة على الرجال الإداريين حفظا للمصالح وحقوق الرعية ومنعا لتجاوزات وظلم الحكام الإداريين، ثم توسعت لتصل إلى ذروتها في عهد السلطان سليمان القانوني[43].

وقد تحدّدت بنود هذه القوانين على أساس القانون الشرعي المستند إلى الأحكام الاعتقادية التي تنظم أصول العقيدة والأحكام الاخلاقية والأحكام الفقهية (العبادات والمعاملات) التي نص عليها القرآن، بالإضافة إلى السنة النبوية الشريفة التي توضح مسائل شرعية مبهمة في القرآن الكريم أو تور أحكاما شرعية لم ترد في القرآن[44]. حيث ضبطت قوانين نامة الضرائب والرسوم والعشور المفروضة على المسلمين وفقا لما جاء في النصوص القرآنية. كما نظم جملة من العقوبات (كالحدود والقصاص والكفارات والحرمان من الميراث) على جميع المخالفات والجرائم التي يرتكبها رجال الدولة وعامة الناس[45].

من جهة أخرى؛ صيغت بنود قوانين نامة على أساس القانون العرفي أو ما اصطلح عليه بالسياسة الشرعية والتي تعني الأحكام والتصرفات المنظمة للمسائل القضائية

https://doi.org/10.34118/jhc.v3i2.4805

والتشريعية والإدارية للمسلمين ضمن ضوابط وشروط الشريعة[46]. ولعلّ هذا الأمر ينطبق على ما يخص مراتب الاعيان الكبار وأصول وقواعد التشريفات وتشكيلات رجال الدولة ومهام الموظفين من رجال القصر ويؤكد على أهمية عدم الاكتفاء بإصدار القوانين، بل ينبغي أن تكون أيضا موضع التطبيق الجاد، وأن تشيع ثقافة القانون والثقة بين الناس[47].

وامتدت حركة التقنين إلى القانون المدني، حيث تم إصدار مجلة الأحكام العدلية 1869_ 1876م ، والتي تعدّ أول قانون مدني في العالم الإسلامي[48]، يستند إلى المذهب الحنفي وتحتوي المجلة على مواد تتمثل في الموضوعات التالية: الوظائف، الحقوق العامة، صلاحيات الأفراد والأعمال والإثبات والمحاكمات والشؤون الأخرى المتضمنة الأحكام الجليلة للشريعة الإسلامية.

زيادة على ما سبق؛ أوجد العثمانيون الديوان الهمايوني (مجلس الوزراء) كمجلس شورى يلجأ إليه في إصدار الأحكام القانونية كامتداد للدواوين الموجودة في الدولة العباسية وفي جميع الدول الإسلامية حتى في الدولة السلجوقية. إذ يمثل أعلى مرجع للبت في شؤون الدولة السياسية والإدارية والمالية والعسكرية، وله صلاحيات تشريعية مشروطة بموافقة الأحكام الشرعية ومراعاة النظم القانونية السارية وضمن التفويض الشرعي، باعتباره مجلس شورى أو مجلس أهل الحل والعقد[49].

2.3 تشكيل الهيئة الدينية الإسلامية

لما حرص أغلب السلاطين العثمانيين على تطابق وتماثل إرادتهم السلطانية وقوانينهم الوضعية وفرماناتهم مع الشريعة الاسلامية، فإنّهم أعطوا للمحاكم الشرعية شكلها النظامي، وأخضعوا موظفيها من العلماء لتنظيم رسمي مشكلّين بذلك الهيئة الدينية الإسلامية[50]. حيث قسّم القضاة إلى ثلاثة أقسام: الأول خاص بالأناضول ويسمى قاضي عسكر والثاني بالولايات الأوروبية الخاضعة للدولة ويسمى بقاضي الروملي، والثالث خاص بالبلدان العربية، وأوكلت لها مهمة الفصل بين الناس في الخصومات والاختلافات الناشئة بينهم ويتم ذلك وفق الأحكام الشرعية المستنبطة من مصادر الشرع الشريف مثل قضايا الزواج والطلاق والوصاية على الاطفال ونقل الملكية والشراكة في الاعمال[51].

زيادة على ذلك؛ قسم المفتون بدورهم إلى ثلاثة أقسام: المفتي الاكبر في اسطنبول، وكبار المفتيين الأحناف في الولايات الاوروبية، وآخرون في الاناضول، فضلا عن المفتيين لكل

https://doi.org/10.34118/jhc.v3i2.4805

مذهب في البلاد عربية. وكلّفتهم بالإشراف على إصدار الأحكام عما هو مقبول وفق للشريعة الإسلامية، حيث يجيب عن أسئلة محددة تختص بالسلوك الإسلامي القويم، والتي تقدّم إلى القضاة والمتقاضين المرتبطين بقضايا معيّنة في المحكمة، وقراره يعرف بالفتوى[52]. وحتى الأساتذة الذين يشرفون على التعليم الديني والقانوني في المدارس، وموظفو الجوامع كانوا كلهم منتظمين في هيئة رسمية لها رتبها المعروفة ونظامها التدريجي[53].

لكن أعلى منصب أحدثته الدولة العثمانية في هذه المحاكم هو شيخ الإسلام ومن مهامه الإشراف على القضاة والمفتيين في سائر أنحاء الدولة العثمانية. وقد لعبت هذه الشخصية دورا سياسيا ودينيا في نفس الوقت باعتباره الشخصية الأكثر مهابة وتقديرا في الدولة بعد شخص السلطان، فله وحده إصدار فتاوى تعالج موضوعات تتصل بالسياسة العليا للدولة، كإعلان الحرب أو التنازل عن أقاليم إسلامية أو عزل السلطان لسبب أو لآخر. وقد بلغت أهمية شيخ الإسلام إلى درجة تأييده من قبل السلاطين لكونه أداة لإضفاء الشرعية على الحكم، كما كان يستعان برأيه في بعض المسائل المهمة ويعرضون عليه مشروعات القوانين الوضعية قبل إقرارها بصفة نهائية للتثبت من مدى مطابقتها لمبادئ الشريعة الإسلامية[54].

وعلى العموم؛ فإنّ المكانة المرموقة التي حصلت عليها الهيئة الدينية الإسلامية بتركيبتها المتنوعة في الدولة العثمانية، جعلتها بمثابة الدعامة الأساسية في نجاح وتشكيل المشروع العثماني _ الإسلامي، زيادة على أنّها أنموذجا فريدا من نوعه يخص استقلالية قرارتها، وتميزها عن بقية الأجهزة والمؤسسات الحكومية الأخرى الخاضعة لإرادة السلطان أو الصدر الأعظم[55]. كما كان لهذه الهيئة دور كبير في تجديد التفكير الفقهي وتطبيقاته العملية في عهد الدولة العثمانية، وفي اعتماد وتثبيت المذهب والفقه الحنفي كمذهب رسمي للدولة العثمانية[56].

الخاتمة :

مما لا شك فيه أنّ الخوض في مسألة مكانة الإسلام في الدولة العثمانية ليس بالأمر الهين، لكونه يعدّ من أهم القضايا الفكرية التي شغلت ولا تزال تشغل بال أرباب الفكر والعلم الذين كتبوا عنها بشكل عام أو خاص، خصوصا في ظل الهجمة الاستعمارية التي شنتها على الدولة العثمانية والتي استهدفت تشويه تاريخها وتكوينها الحضاري. لكن المتمعن

https://doi.org/10.34118/jhc.v3i2.4805

جيّدا في المسار التاريخي لنشوء الدولة العثمانية وارتقائها يلاحظ تجذر الطابع الإسلامي في العديد من المجالات، كيف لا وأنّ السلاطين العثمانيين قد اعتمدوا على الاسلام كدين رسمي لدولتهم، كما التزموا بتطبيق الشريعة الإسلامية في جميع ميادين الحياة السياسية والعسكرية والاجتماعية والقضائية والاقتصادية وحتى الثقافية، وعليه فإنّه يمكن استنتاج مايلي:

شكلّ الإسلام دعامة أساسية من دعائم التكوين الحضاري للدولة العثمانية، إذ بنت الدولة قواعدها وأسس حكمها وفقا لما جاءت به الشريعة الإسلامية، وبها استمدت قوتها وسبب بقاءها أكثر من 6 قرون واستمد سلاطينها شرعيتهم منها وبها حكموا ثلاث قارات من العالم.

أحرزت الدولة العثمانية باسم الإسلام العديد من الانتصارات، ولم يصل أي حاكم مسلم إلى ما وصل إليه الحاكم العثماني، الأمر الذي جعلها تعيش أكثر مما عاشته الدول الإسلامية وغير الإسلامية في العالم الشرقي والغربي.

حمت الدولة العثمانية العالم الإسلامي مدة 6 قرون بوجه أعتى القوى وأشرس الهجمات الاستعمارية مثل الغزو البرتغالي والإسباني والصفوي الذي استهدف وحدة الأراضي الإسلامية ومقدراتها وخيراتها ومقدساتها.

اتخذ السلاطين العثمانيين ألقابا دينية منها لقب خادم الحرمين الشريفين والخليفة، وكان أغلبهم يعتقد أن سلطته مستمدة من الله، وأنّه ظل الله في الأرض، ولذلك لا يحق لأحد أن ينازعه الملك. ومن هذا المنطلق اهتمت بالبقاع المقدسة، وأوجدت مؤسسة الأوقاف لتكون وسيطا بينها وبين رعاياها في هذه البقاع، بالإضافة إلى اهتمامها بالحج وتوفير الحماية للحجاج.

كان غنى الدولة العثمانية يكمن في قوانينها ودساتيرها التي تستمد ماهيتها ومحتواها من الشرع الإسلامي الحنيف، وإن تلاقت في بعض الأحيان بما هو وضعي.

يعدّ مبدأ التسامح الديني من أهم المبادئ التي اعتمدتها الدولة العثمانية في تعاملها مع رعاياه غير المسلمين، حيث نظر العثمانيون _باسم الاسلام_ إلى النصارى واليهود والأرمن على أساس المساواة في الحقوق والواجبات بغض النظر عن دياناتهم، فسمحوا لهم

https://doi.org/10.34118/jhc.v3i2.4805

بممارسة شعائرهم الدينية دون أن يتدخل فيهم أحد، كما سمحوا لبعضهم تولي مناصب حكومية في الدولة.

الدولة العثمانية من خلال عملية التأسيس والنشأة أخذت ديمومة استمراريتها من عمق الفكر الإسلامي وتجارب الدول السابقة عليها من إسلامية وغير إسلامية. ومتى حادت ومالت عن المبادئ الإسلامية في الفكر والتطبيق وغاصت في التغريب والاقتداء بالغرب تقوض بنيان حضارتها وأصبحت لعبة أيادي الدول الاوروبية.

رغم أنّ الدولة العثمانية هي دولة إسلامية لكنّ ذلك لم يمنع من بعض التجاوزات في بعض مسائل الحكم والقضاء بل وحتى في التعامل مع الرعايا مسلمين كانوا أم أجانب.

ومن خلال ما سبق نقترح جملة من التوصيات:

1. ضرورة الاهتمام بالقضايا العثمانية الاجتماعية والحضارية بدل التركيز على الجوانب السياسية والعسكرية فقط، مع توظيف المنهج التحليلي الذي يناقش هذه القضية ويحلّلها ويفسرها وفقا لخطوات التاريخية من أجل الوصول إلى الحقيقة البعيدة كلّيا عن التحيّز والتشويه والافتراءات.
2. الحذر عند الأخذ بالمعلومات التاريخية التي جاءت بها الكتابات الغربية حول موضوع الإسلام في الدولة العثمانية، وذلك نتيجة للحقد الصليبي الذي ظل مرجعا أساسيا للكثير من المؤرخين الأجانب. في المقابل؛ بمكن الاعتماد على الكثير من الكتابات الأجنبية التي عالجت هذه المسألة بموضوعية؛ بل وقدّمت شهادات واعترافات مهمة بهذا الخصوص.
3. ضرورة الاهتمام بالتاريخ العثماني والبحث فيه بشكل معمق لاسيما من قبل المؤرخين العرب ومحاولة مجاراتهم للأوروبيين.

https://doi.org/10.34118/jhc.v3i2.4805

المراجع:

1. إيفانوف نيكولاي، الفتح العثماني للأقطار العربية 1516- 1574، ترجمة: يوسف عطا الله، مراجعة وتقديم: مسعود ظاهر، ط1، دار الفارابي، بيروت، 1988م.
2. إينالجيك خليل، تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الإنحدار، ترجمة: محمد الأرناؤوط، ط1، دار المدار الإسلامي، بيروت، 2002م.
3. بنحادة عبد الرحيم، العثمانيون المؤسسات والإقتصاد والثقافة، تقديم: عبد الرحمن المودن، ط 1، اتصالات سو، 2008م.
4. بيرقدار نجم الدين، العثمانيون حضارة وقانون، ط 1، بيروت، الدار العربية للموسوعات، 2014م.
5. الحداد محمد حمزة إسماعيل، العمارة الإسلامية في أوروربا العثمانية، ج 01، مجلس النشر العلمي، الكويت، 2002م.
6. حرب محمد، العثمانيون في التاريخ والحضارة، المركز المصري للدراسات العثمانية وبحوث العالم التركي، القاهرة، 1994م.
7. حنش ادهام محمد، المدرسة العثمانية لفن الخط العربي، مكتبة الإمام البخاري، القاهرة، 2016م.
8. سالم أحمد، إستراتيجية الفتح العثماني، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2012م.
9. الشناوي عبد العزيز، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، ج 01، ط 1، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، 1980م.
10. طقوش محمد سهيل، العثمانيون من قيام الدولة إلى الإنقلاب على الخلافة 1299- 1924م، دار بيروت المحروسة، بيروت، 1995م.
11. العابدين زين الدين، عمارة المساجد العثمانية، ط 1، دار قابس، بيروت 2006م.
12. العزاوي قيس جواد، الدولة العثمانية قراءة جديدة لعوامل الإنحطاط، ط 2، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2003م.
13. غربي الغالي، دراسات في تاريخ الدولة العثمانية والمشرق العربي 1288_ 1916م، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007م.
14. هاثاواي جين وآخرون، البلاد العربية في ظل الحكم العثماني 1516 _ 1800م، ترجمة: محمد شعبان صوان، ط 1، ابن النديم _ دار الروافد الثقافية، الجزائر _ بيروت، 2018م.
15. الوذيناني خلف بن دبلان بن خضر، الدولة العثمانية والغزو الفكري، ط 2، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 2003م.

https://doi.org/10.34118/jhc.v3i2.4805

الرسائل الجامعية:

1. البقمي نوره بنت عبد الله هلال، الديوان الهمايوني في الدولة العثمانية (824_ 1340هـ / 1421 _ 1922م) (دراسة تاريخية حضارية)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 2015م.
2. جانبولات أورهان صادق، قوانين الدولة العثمانية وصلتها بالمذهب الحنفي، رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنية، الأردن، 2009م.
3. دهاش الصادق، مشروع الوحدة التحرري لحركة الجامعة الإسلامية في بلدان المغرب العربي بين 1876_ 1919م، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر 02، الجزائر، 2008_ 2009م.
4. الغازي أماني، الدولة العثمانية من خلال كتابات المستشرقين في دائرة المعارف الإسلامية عرض ونقد وتحليل، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 2010م.

المقالات:

1. إبراهيم حبلى زينة، "جذور الدولة العثمانية من خلال التطورات السياسية والإجتماعية والثقافية في القرنين الثالث عشر والرابع عشر"، مجلة الحداثة، ع 199/ 200، 2019م.
2. توينبي أرنولد، "الدولة العثمانية في تاريخ العالم"، ترجمة وتعليق: أحمد سالم سالم علي، مجلة كان التاريخية، ع 07، سبتمبر 2012م.
3. السعدني أبو ورده عبد الوهاب عطية، "الصراع العثماني الصفوي ونتائجه السياسية والعسكرية"، مجلة كلية اللغة العربية بأسيطوط جامعة الازهر، ع 13، مصر، 1993م.
4. الشلال عمر إبراهيم محمد، "دفاتر أوقاف صرة الحرمين الشريفين في العهد العثماني (الدفتر رقم 1561 لسنة 1158- 1159هـ/ 1745- 1746م أنموذجا)"، مجلة سرّ من رأى، المجلد 15، العدد 61، العراق، 2019م.
5. عزب خالد، "لقب خادم الحرمين الشريفين"، مجلة الإجتهاد، ع 43، بيروت، 1999م.
6. بن موسى فيصل،"أصول تنظيم الحكم العثماني وتركيبة الهيئة الدينية الإسلامية في الدولة العثمانية"، مجلة قضايا تاريخية، ع 01، الجزائر، 2016م.
7. كولر مصطفى وآخرون، "أوقاف الحرمين في أواخر العاشر الهجري في الأناضول والبلقان"، مجلة جامعة أفيون قوجه تبه، ع 1، تركيا، 2018م.
8. هرساوي مناهل سليمان، "الجهود التربوية للسلطان محمد الفاتح ودورها في تعزيز الجانب العلمي من الحضارة الاسلامية في العصر العثماني"، مجلة العلوم التربوية والنفسية، المجلد 3، العدد 22، 30 سبتمبر 2019م.

https://doi.org/10.34118/jhc.v3i2.4805

9. يوسف عماد عبد العزيز وآخرون، "دور شيوخ الإسلام في اتخاذ القرارات في الدولة العثمانية"، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، المجلد 6، العدد 02، الموصل 2007م.

المداخلات:

1. أبو نهرا جوزيف، "المسيحيون وهاجس الحرية في العهد العثماني، المؤتمر الدولي: خطاب الجماعات المسيحية في الشرق الأدنى في زمن التحولات"، مركز الشرق المسيحي للبحوث والمنشورات، جامعة القديس يوسف، 24_ 26 كانون الثاني 2013م.
2. سيد أيمن فؤاد، "انتقال المخطوطات العربية إلى تركيا وأثره في توطيد الصبغة الإسلامية للخلافة العثمانية، بحوث المؤتمر الدولي حول العلم والمعرفة في العالم العثماني، إعداد: صالح سعداوي، تقديم: اكمال الدين إحسان أغلو، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، استانبول، 2000م.
3. صلاح مخلوف ماجدة، "الخدمات والمرافق العامة في مكة في العهد العثماني (923- 1335هـ/ 1517- 1916م)"، بحث مقدم إلى ندوة مكة المكرمة عاصمة الثقافة الإسلامية، 2005م.
4. العفيفي علي، "اهتمام السلاطين العثمانيين بالخط العربي والفنون الإسلامية"، الندوة الدولية الخامسة حول العلوم الاجتماعية، عقدت 27 أفريل – 29 أفريل 2019م، أنطاليا 2019م.
5. كوثراني وجيه، "إشكاليات في التأريخ العربي للدولة العثمانية ومجتمعاتها: مراجعة للمفاهيم والفرضيات"، العرب وتركيا تحديات الحاضر ورهانات المستقبل، مجموعة من المؤلفين، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2012م.

ثانيا: المراجع الأجنبية

1. Gibbons Herbert Adams, The foundation of the ottoman empire, the century co, New york 1916.
2. Wittek Paul, The Rise of the ottoman empire, B.Franklin: London, 1989.
3. Langer William ; Blake Robert, "The rise of the ottoman Turks and its historical beckground", American revue, Vol 37, 1932.

الهوامش:

[1] Herbert Adams Gibbons, The foundation of the ottoman empire, the century co, New york 1916, p 25.

[2] محمد سهيل طقوش، العثمانيون من قيام الدولة إلى الإنقلاب على الخلافة 1299- 1924م، دار بيروت المحروسة، بيروت، 1995م، ص 19_ 26.

[3] Paul Wittek, The Rise of the ottoman empire, B.Franklin: London, 1989, p 02_ 03, 14,51

https://doi.org/10.34118/jhc.v3i2.4805

[4] أماني الغازي، الدولة العثمانية من خلال كتابات المستشرقين في دائرة المعارف الإسلامية عرض ونقد وتحليل، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 2010م، ص 219.

[5] زينة إبراهيم حبلى، "جذور الدولة العثمانية من خلال التطورات السياسية والإجتماعية والثقافية في القرنين الثالث عشر والرابع عشر"، مجلة الحداثة، ع 199/ 200، 2019م، ص 310.

[6] أحمد سالم، إستراتيجية الفتح العثماني، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2012م، ص 20.

[7] نفسه

[8] الغالي غربي، دراسات في تاريخ الدولة العثمانية والمشرق العربي 1288_ 1916م، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007م، ص 23.

[9] محمد سهيل طقوش، المرجع السابق، ص 187_ 206.

[10] عبد العزيز الشناوي، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، ج 01، ط 1، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، 1980م، ص 468.

[11] مناهل سليمان هرساوي، "الجهود التربوية للسلطان محمد الفاتح ودورها في تعزيز الجانب العلمي من الحضارة الاسلامية في العصر العثماني"، مجلة العلوم التربوية والنفسية، المجلد 3، العدد 22، 30 سبتمبر 2019م، ص 28_ 59.

[12] أماني الغازي، المرجع السابق، ص 133.

[13] أبو ورده عبد الوهاب عطية السعدني، "الصراع العثماني الصفوي ونتائجه السياسية والعسكرية"، مجلة كلية اللغة العربية بأسيطوط جامعة الازهر، ع 13، مصر، 1993م، ص 289_250.

[14] خليل اينالجيك، تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الإنحدار، ترجمة: محمد الأرناؤوط، ط1، دار المدار الإسلامي، بيروت، 2002م ، ص 16.

[15] خلف بن دبلان بن خضر الوذيناني، الدولة العثمانية والغزو الفكري، ط 2، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 2003م، ص 133.

[16] أماني الغازي، المرجع السابق، ص 133.

[17] جوزيف أبو نهرا، "المسيحيون وهاجس الحرية في العهد العثماني"، المؤتمر الدولي: خطاب الجماعات المسيحية في الشرق الأدنى في زمن التحولات، مركز الشرق المسيحي للبحوث والمنشورات، جامعة القديس يوسف، 24_ 26 كانون الثاني 2013م ، ص 01_ 45.

https://doi.org/10.34118/jhc.v3i2.4805

[18] وجيه كوثراني، "إشكاليات في التأريخ العربي للدولة العثمانية ومجتمعاتها: مراجعة للمفاهيم والفرضيات"، العرب وتركيا تحديات الحاضر ورهانات المستقبل، مجموعة من المؤلفين، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2012م ، ص 65.

[19] أرنولد توينبي، "الدولة العثمانية في تاريخ العالم"، ترجمة وتعليق: أحمد سالم سالم علي، مجلة كان التاريخية، ع 07، سبتمبر 2012م، ص 112_ 118

[20] قيس جواد العزاوي، الدولة العثمانية قراءة جديدة لعوامل الإنحطاط، ط 2، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2003م ، ص 84

[21]William Langer and Robert Blake, "The rise of the ottoman Turks and its historical beckground", American revie, Vol 37, 1932, p 465_ 505.

[22] قيس جواد العزاوي، المرجع السابق، ص 85.

[23] نيكولاي إيفانوف، الفتح العثماني للأقطار العربية 1516- 1574، ترجمة: يوسف عطا الله، مراجعة وتقديم: مسعود ظاهر، ط1، دار الفارابي، بيروت، 1988م ، ص 31- 36، 37- 40.

[24] نفسه، ص 24

[25] عبد العزيز الشناوي، المرجع السابق، ص 467.

[26] عبد الرحيم بنحادة، العثمانيون المؤسسات والإقتصاد والثقافة، تقديم: عبد الرحمن المودن، ط 1، اتصالات سو، 2008م ، ص 84.

[27] الصادق دهاش، مشروع الوحدة التحرري لحركة الجامعة الإسلامية في بلدان المغرب العربي بين 1876_ 1919م، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر 02، الجزائر، 2008_ 2009م ، ص 114.

[28] عبد العزيز الشناوي، المرجع السابق، ص 54_55، 468.

[29] ماجدة صلاح مخلوف، "الخدمات والمرافق العامة في مكة في العهد العثماني (923- 1335هـ/ 1517- 1916م)"، بحث مقدم إلى ندوة مكة المكرمة عاصمة الثقافة الإسلامية، 2005م، ص 157.

[30] عمر إبراهيم محمد الشلال، "دفاتر أوقاف صرة الحرمين الشريفين في العهد العثماني (الدفتر رقم 1561 لسنة 1158- 1159هـ/ 1745- 1746م أنموذجا)"، مجلة سرّ من رأى، المجلد 15، العدد 61، العراق، 2019م، ص 606.

[31] نفسه

[32] خالد عزب، "لقب خادم الحرمين الشريفين"، مجلة الإجتهاد، ع 43، بيروت، 1999م ، ص 84.

[33] عبد العزيز الشناوي، المرجع السابق، ص 58_ 59

https://doi.org/10.34118/jhc.v3i2.4805

[34] مصطفى كولر وآخرون، "أوقاف الحرمين في أواخر العاشر الهجري في الأناضول والبلقان"، مجلة جامعة أفيون قوجه تبه، ع 1، تركيا، 2018، ص 09، 15.

[35] ماجدة صلاح مخلوف، المرجع السابق، ص 160-161.

[36] محمود زين العابدين ، عمارة المساجد العثمانية، ط 1، دار قابس، بيروت 2006م، ص 30- 67.

[37] محمد حمزة إسماعيل الحداد، العمارة الإسلامية في أوروربا العثمانية، ج 01، مجلس النشر العلمي، الكويت، 2002م، ص 167.

[38] أيمن فؤاد سيد، "انتقال المخطوطات العربية إلى تركيا وأثره في توطيد الصبغة الإسلامية للخلافة العثمانية"، بحوث المؤتمر الدولي حول العلم والمعرفة في العالم العثماني، إعداد: صالح سعداوي، تقديم: اكمال الدين إحسان أغلو، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، استانبول، 2000م ، ص 294- 300.

[39] محمد حرب، العثمانيون في التاريخ والحضارة، المركز المصري للدراسات العثمانية وبحوث العالم التركي، القاهرة، 1994م ، ص 315.

[40] نفسه، ص 317- 319)

[41] علي عفيفي، "اهتمام السلاطين العثمانيين بالخط العربي والفنون الإسلامية"، الندوة الدولية الخامسة حول العلوم الاجتماعية، عقدت 27 أفريل – 29 أفريل 2019م، أنطاليا 2019م ، ص 196- 199

[42] ادهام محمد حنش، المدرسة العثمانية لفن الخط العربي، مكتبة الإمام البخاري، القاهرة، 2016م ، ص 254- 255

[43] أورهان صادق جانبولات، قوانين الدولة العثمانية وصلتها بالمذهب الحنفي، رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنية، الأردن، 2009م ، ص 85

[44] نفسه، ص 317_ 322.

[45] نجم الدين بيرقدار، المرجع السابق، ص 95_ 99.

[46] نفسه، ص 326.

[47] نفسه، ص 374.

[48] أورهان صادق جانبولات، المرجع السابق، ص 66.

[49] نوره بنت عبد الله هلال البقمي، الديوان الهمايوني في الدولة العثمانية (824_ 1340هـ / 1421 _ 1922م) (دراسة تاريخية حضارية)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 2015م ، ص 19_ 23.

https://doi.org/10.34118/jhc.v3i2.4805

[50] فيصل بن موسى،" أصول تنظيم الحكم العثماني وتركيبة الهيئة الدينية الإسلامية في الدولة العثمانية"، مجلة قضايا تاريخية، ع 01، الجزائر، 2016م ، ص 33_ 34.

[51] جين هاثاواي وآخرون، البلاد العربية في ظل الحكم العثماني 1516 _ 1800م، ترجمة: محمد شعبان صوان، ط 1، ابن النديم _ دار الروافد الثقافية، الجزائر _ بيروت، 2018م ، ص 176_ 181.

[52] نفسه، ص 181_ 182.

[53] نفسه، ص 183_196.

[54] يوسف عماد عبد العزيز وآخرون، "دور شيوخ الإسلام في اتخاذ القرارات في الدولة العثمانية"، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، المجلد 6، العدد 02، الموصل 2007م ، ص 327_ 344.

[55] الغالي غربي، المرجع السابق، ص 32_ 33.

[56] أورهان صادق جانبولات، المرجع السابق، ص 20.